الشعوب، لنا الحق في ان نختار من يمثلنا. وقد اختار شعبنا، بطواعية ورغبة، م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً له...». واضاف: «حاول شامير اقناعي بفائدة خطة السلام الاسرائيلية للشعب الفلسطيني، وان قرارات مركز الليكود ليس لها اهمية، ورفض الدخول في تفاصيل الحل النهائي». و«من جهتي، قلت ان خطة السلام هذه هي خطة للتوفيق بين الحزبين الكبيرين في اسرائيل، وتبقى اسرائيلية وغير ملزمة لنا... امّا نحن، فنريد انتخابات ديمقراطية كوسيلة للوصول الى الحل النهائي وليس كهدف...». واجابة عن السؤال هل كان هنالك ضوء اخضر من المنظمة؟ قال: «ليست لي اتصالات، ولم آخذ ضوءاً اخضر؛ لأنني لم اعلم باللقاء مسبقاً. ولكن هناك حقيقة واحدة ذكرتها لشامير هي انه لا يوجد، ولا يتمّ، شيء في الاراضي المحتلة الّا بموافقة م.ت.ف. وبعلمها». واضاف: «حتى لو لم تطلب القيادة الموحّدة الاعلان عن مثل هذه اللقاءات، لا اعتقد بأنني كنت سأبقيه سراً» (**المصدر نفسه**).

مواقف وآراء مسؤولين اسرائيليين

في اعقاب الضجة التي أُثيرت حول اجراء اللقاءات بين مسؤولين اسرائيليين وشخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، حاول رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، تبرير ما فعله، فقال: «انني اجري اتصالات مع شخصيات عربية من [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة؛ ولا ارى فيها مفاوضات؛ وان الاتصالات، دائماً، مجدية، ويجب الحصول على موافقة مبدئية من جانب طرف عربي على المبادرة الاسرائيلية، وبعدها الدخول في مفاوضات حول التفاصيل» (**معاريف**، ٢٤/٧/١٩٨٩). وقال شامير حول امكان ايجاد قيادة بديلة من م.ت.ف. جراء تلك المحادثات: «انني اتفحص الوضع؛ وكلّي ثقة بأن للسكان في المناطق [المحتلة] مصالح خاصة بهم... وان جزءاً من السكان سوف يفهم ان عليه التوصل الى اتفاق، والتعاون معنا، دون انتظار اشارات من أحد... وقد جاء في قرارات مركز الليكود ان المفاوضات سوف تجرى، فقط بعد انتهاء العنف؛ وما اقوم به هو اجراء حوارات، لا مفاوضات» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة، يوسف بن ـ اهرون، ان «محادثات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الخارجية، موشي ارنس، مع سكان المناطق [المحتلة] ليس في استطاعتها السير قدماً بمبادرة السلام الاسرائيلية، لأن الحوار الذي تجريه الولايات المتحدة مع م.ت.ف. في تونس يخطف الأضواء» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

امّا مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون الاعلام، آفي بزنر، فقد قال ان رئيس الحكومة سوف يستمر في البحث، بين الفلسطينيين، عن شركاء للحوار، بهدف السير قدماً بمبادرة السلام الاسرائيلية. واضاف بزنر: «ان من يحاولون خلق وهم بأن هناك، ظاهرياً، حواراً غير مباشر مع م.ت.ف. او اي اتصالات معها، فانهم يخدعون انفسهم عن سبق اصرار». ونوّه بأن الطريفي نفسه قال: «ان اللقاء مع شامير لم يتمّ بعلم م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٧/١٩٨٩).

ومن ثمّ، عاد شامير وقال في برنامج «موكيد» المتلفز، ان محادثاته مع الفلسطينيين كانت ذات جدوى؛ وانه يرى ضرورة الاستمرار بها. وعلى حد قوله: «حتى الآن، لم نصل مرحلة المفاوضات. وما اريده هو غرز الثقة في مسامع من التقي بهم بأن طريق تقدم السلام تمر عبر مبادرة الحكومة الاسرائيلية؛ كذلك ادعو الفلسطينيين كافة الى الانضمام الى جهد مبادرتنا» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

وعلى ارضية هذه التصريحات، اشتدت المواجهة بين وزراء «القيود» اريئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي، وبين رئيس الحكومة الاسرائيلية، حيث وصف نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير البناء والاسكان، ليفي، هذا الوضع بأنه خطير وجديد. وان الوضع داخل الليكود قد اصبح اكثر توتراً. وقال ليفي ان تلك اللقاءات تدخل م.ت.ف. الى وسط الحلبة السياسية. وعلى حد قوله، «فقد اعلن شامير عن انه يلتقي فقط مع فلسطينيين ليسوا اعضاء في م.ت.ف. بينما يقول الفلسطينيون انهم يبلغون الى المنظمة آخر التطورات، واولاً بأول». وشاركه في هذا الرأي الوزير موداعي، حيث قال: «انني انظر بخطورة الى لقاءات شامير؛ ولا اميّز بين اجراء